

كل بالقيمة ووقف المشكوك فيه حتى يبين أو يصلح الحق السراج جمع قلت
 وأوقع الحكم لكن نقل شيخنا عن غيره السراج مضمون المحمد انه لو ماتت احدى الوارثين
 من اهل الحق جعل كانهما ماتا معا التحق الطارئة بينهما وبعدهم مخالف للمفسر
 فتدبروا في الامور بتدبيرهم يسم مال كل منهم على وريثة الاخرى اذا توارثوا به المثل
 والكاف يرب بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع له قبل يثان لو تفرقتا في
 شخصين حتى احدى الخرافة يرب بالحاجب وانما يحجب احدى الخرافة
 يرب بها اعتبار اثنين عندنا كما قد ساءه ولا يربون بانكح ستمائة عند غيرنا
 كزوج جوسي كذا في الجوهرة قال وكل نكاح لو اسلم يقران عليه يربان والا
 فلا انتهى وصحة في الظهيرة ويرك وكذا الزنا واللعان بحجة الا نقطه ما تميزنا
 في العصابات انه لا يربانها ووقف محل حظ ابن واحد وبنت واحدة اهل كان
 اكثر وعليه القوي لانه الغائب ويكفلوا احيانا كما لو ترك ابيه وبنتا
 وزوج جولي فان المسئلة من اربعة وعشرون ان فرض الحمل وكذا وتوال
 لسجة وعشرون ان فرض اثنان لان للسنتين الثلثين قلت هذا مما كون
 المحل من الميت والا فمثلة كثيرة كما لو تركت زوجا وما جعل فللزوج النصف
 وللام الثلث والحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبة فيقدر ان ينفذ النصف
 النصف وتقول لمانعة كما لا يخفى قلت ولم ار لو كان عم احد القدرين
 يرب وعم الاخر لا كسهم واخرون لام فان قدر ذكر الم يرب لم يرب فينبغي ان يقدر
 ان يرب وتقول السهم احيانا وفي الوصيات

فصل في الماتة ان مات باثنين يرب وان ولدت بنتا لها الثلث يفعل
 الاول واعطيت سهم كل وارث ثم الماتة بلا اذا احدث في كان مات عن عشرين
 بين ثم مات احد من غير فان استقام نصيب الماتة على تركه فماتت
 وان لم يستقم فان كان بين سهميه ومسلية ما فتم ضربت وفق النصف
 من كل الصبي الاول ولا يرب بينهما بما فتم بل ما بينه وبين كل الثاني من كل
 الاول يحصل مخرج المسئلة فيض بالسهم وريثة الميت الاول والمقتدر

ابن الصبي الثاني او من وفقه وسهام وريثة الميت الثاني في كل ما فيه اوفى
 وفقه من التصحيح الاول وان كان قيمه من يرب من الميتين ضربت نصيبه
 من الاول في الثاني او وفقه ونصيبه من الثاني فماتت يد الميت الثاني وفقه
 ولو ماتت الثلث قبل العتمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالث مقام
 الثاني في العمل وهكذا كل ماتت واحد نقيم مقام الثاني والمبلغ الذي قبله
 مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تفعل **باب الخارج**
الفروض المذكور في القرآن ثمانية الاول النصف وتخرج كل كسر سهميه
 كالربع من اربعة الا النصف فان من اثنين والربع من اربعة والمثل من ثمانية
 والثالث الثلث والثلثان كلاهما من الالة والسدس من ستة والضعف
 والتصنيف فتقول مثلا المثل والضعف وضعف وضعف وضعف وضعف وضعف
 والضعف وضعف وضعف قلت واضرب الكل ان الربع والمثل والنصف
 كل وضعفه فاذا جازن المسئلة من هذه الفروض احاد في كل فرض فتقدر
 سهمه النصف كاسر واذا جازن في الالة وهما من نوع واحد وكل عدل يكون
 مخرجاً جزئياً فذكر العدد ايضا يكون مخرجاً للضعف واضعافه كما ستم هي مخرجاً
 للسدس وضعفه وضعف وضعفه فاذا اختلف التصحيح من النوع الاول
 بكل الثاني **فصل في الماتة** اي الماتة الاخر بعضها فاذا كان في المسئلة
 نصف والماتة والسدس كزوج وسبعين واثنين ام وام فتم ستة
 لتركيها من ضرب اثنين في الالة او اختلف الربع من النوع الاول بكل الثاني
 او بعضها فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر من اثنين عشر لتركيها من ضرب
 الراجعة من الالة كوافقة الستة بالنصف واختلف المتي من النوع الاول
 ببعض الثاني واما بكله فغير مقصور الا على ابي ابن مسعود او في الوصايا فليتم
 فمن اربعة وعشرين كزوج وسبعين ولم يتركها من ضرب اثنين في الالة
 لما قد ساء من مائة فقط الستة بالنصف ولا يجزئها كسرها اربع فرب في
 مسئلة واحدة وكما يجتمع من اهلها اكثر من خمس طرأ في ولا ينكسر في
 اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهمهم فرب عليهم ضربت عددهم في اهل المسئلة

هذا ليس بموتة
 الفرض يثبت عن
 الوصية ما ثبت

كأنها تخرجت
 وأصبحت لغيرها الا في
 عقد الزوج وام

هذا اذا مات
 والارثه تمام
 والارثه تمام